الصورة: IMF/KIM HAUGHTON

لا عودة للوراء

الاستثمار في سياسات من أجل الناس سيساعد على تشكيل اقتصاد أفضل لعالم ما بعد الأزمة

كريستالينا غورغييفا

مع دخول الجائحة في موجة تفشٍ جديدة عبر العديد من البلدان، من الطبيعي أن نمني النفسَ بعودة سريعة لعالم ما قبل الجائحة. وليتنا كنا قادرين على أن نبدد سريعا غيوم عدم اليقين والإحباط واليأس. فقد أزهق الفيروس أكثر من مليون روح، وتبدلت حياة مئات الملايين الآخرين إلى الأبد من جراء زيادة الفقر وفقدان الوظائف بأعداد هائلة وتعطُّل أنشطة التعليم. وها نحن الآن نواجه خطر ظهور «جيل ضائع»، وخاصة في البلدان النامية.

ولكننا لا نستطيع — ولا ينبغي لنا — أن نعود إلى اقتصاد الأمس، بما يسمه من بطء النمو وانخفاض الإنتاجية وارتفاع عدم المساواة وتفاقم الأزمة المناخية؛ بل علينا أن نتطلع إلى مستقبل ننتهج فيه أسلوب أداء مختلفا. وهناك من العظم والإلحاح بمكان في هذا الصدد: محاربة أسوأ أزمة اقتصادية منذ حقبة «الكساد الكبير»، وكذلك البدء في البناء قُدُما نحو عالم أكثر خضرة وديناميكية وشمولا للجميع.

ويمكننا استلهام القدوة ممن أحدثوا فرقا أثناء الجائحة. ومن بين هؤلاء، العاملون في قطاع الرعاية الصحية، وسائقو خدمات التوصيل، وعمال النظافة — وكثير منهم يسدُّون احتياجاتهم الأساسية بشق الأنفس رغم عملهم الشاق والمخاطر التي يتحملونها من أجل الآخرين.

ولمساعدة هؤلاء العاملين وكل مواطنيهم، وفرت الحكومات شريان حياة ماليا للأسر والشركات بقيمة ١٢ تريليون دولار أمريكي تقريبا. وحافظت إجراءات السياسة النقدية الاستثنائية على تدفق الائتمان، مما ساعد الملايين من الشركات على مواصلة العمل. ويمثل هذا ركيزة للتقدم، غير أن المستقبل يحمل في طياته تحديات أكبر.

ومن الأهداف الأساسية في هذا السياق خلق اقتصاد أفضل للجميع. ودعوني ألقي الضوء على بعض الأولويات الأساسية التي تساعدنا في الوصول إلى ذلك: **الاستثمار في النساء والشباب وفي برامج التعليم والمهارات** التي من شأنها إتاحة الفرص وتعزيز الإنتاجية. وهذا ما أسميه «سياسات من أجل الناس».

تمكين المرأة

كانت الأزمة بالغة الصعوبة على النساء بوجه خاص: فوظائفهن أكثر تركزا في القطاعات الأشد تضررا أو المعرضة للمخاطر، والتجربة تشير إلى أن احتمالات العودة إلى الدراسة بعد الجائحة أقل بالنسبة للفتيات في الاقتصادات النامية. كذلك فإن الأكثر ترجيحا أن تعمل النساء في الاقتصاد غير الرسمي، وبالتالي فقد لا يصل إليهن دعم الحكومة. وأثناء هذه الأزمة، تمضي النساء في عدة اقتصادات متقدمة ١٥ ساعة أسبوعيا أكثر مما يمضيه الرجال في أداء العمل المنزلي دون مقابل.

وبعبارة أخرى، فإن عقودا من التقدم نحو المساواة بين الجنسين باتت معرضة للخطر. ويتطلب هذا استجابة قوية تستند إلى سياسات مصممة جيدا وبيانات موثوقة. فعلى سبيل المثال، يؤدي إدراج زيادة خدمات رعاية الطفل في الموازنات العامة إلى إتاحة الفرصة لعدد أكبر من النساء للحصول على عمل. ومن شأن إعطاء دفعة للشمول المالي أن يساعد النساء على مواجهة الصدمات بصورة أفضل والاستفادة من فرص ريادة الأعمال.

ويدعم الصندوق بلدانه الأعضاء في تنفيذ سياسات فعالة للمالية العامة تستجيب لاحتياجات الجنسين، بما في ذلك إعداد الميزانية على أساس مراعٍ للمنظور الجنساني. فلنفكر في القوانين الملزمة بالمساواة في الأجر، والتعاون مع المجتمع المدني، وتكليف وزارات المالية بأخذ زمام المبادرة في تناول هذه القضية الحيوية، مثلما فعلت كندا. وتوضح أبحاثنا أن التعجيل بالمساواة بين الجنسين يمكن أن يُحْدِث تغييرا جذريا في المشهد العالمي. فبالنسبة لأقل البلدان تطبيقا للمساواة، من شأن سد الفجوة بين الجنسين أن يرفع إجمالي الناتج المحلي بمتوسط ٣٥٪.

الاستثمار في الشباب

إن العديد من التحديات التي تواجه النساء، مثل بناء المهارات والحصول على عمل في القطاع الرسمي، يؤثر على الشباب بشكل أعم. فاحتمالات الاشتغال بوظائف تسمح بالعمل من بُعد هي أقل إلى حد كبير بالنسبة للعاملين الشباب وغير الحاصلين على تعليم جامعي، ومن ثم فهم أكثر تعرضا

لمخاطر البطالة. وفي الوقت نفسه، تسببت الأزمة في تعطيل المسار التعليمي لأكثر من مليار طالب، مما يمكن أن يؤثر بشدة على دخلهم ومستوياتهم المعيشية مدى الحياة.

وقد بحث صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعمق مؤخرا في كيفية تسبُّب الأزمة في الإضرار بإتاحة الفرص، كما ألقيا الضوء على السياسات التي يمكن أن تفيد في هذا الصدد. ففي كثير من البلدان، على سبيل المثال، يمكن تحسين تصميم القواعد المنظمة لسوق العمل عن طريق حماية العاملين من خلال شبكات أمان اجتماعي أقوى بدلا من محاولة حماية وظائف محددة قد تؤول إلى الزوال.

وبوسع البلدان اتباع سياسات لتحسين التحصيل التعليمي، على غرار برنامج المساعدات المالية للأسر (Bolsa Família) في البرازيل، الذي يتيح إعانات نقدية للأسر التي تعول أطفالا ملتحقين بالتعليم.

ومما يفيد الشباب إلى حد كبير أيضا تيسير بدء مشروعات الأعمال وتخفيض تكلفته، مثلما يفعل الأردن، وكذلك البرامج المصممة جيدا التي تتيح التدريب على الوظائف وتساعد الشباب في البحث عن عمل. وفي كثير من البلدان، هناك فرصة لدعم أجور القطاع الخاص بما يحفز أصحاب الأعمال على تشغيل الشباب العاطلين عن العمل وتدريبهم.

إتاحة الفرص

يمكن للسياسات التي تركز على الناس أن تعزز الإنتاجية، وخاصة إذا كانت الاستثمارات تعزز قدرات العاملين في وظائف القطاع غير الرسمي والوظائف ذات المهارات المحدودة. فهؤلاء العاملون يواجهون بالفعل تدني الأجور، وانخفاض الأمن الوظيفي، ومحدودية القدرة على الادخار لأيام العسر. وحين وقعت الجائحة، تعذر على معظمهم العمل من بُعد وكانوا يعيشون تحت وطأة شبكات الأمان الاجتماعي الضعيفة، والمساكن المزدحمة، والفرص المحدودة للحصول على رعاية صحية جيدة.

وكما هو الحال مع الفئات الأخرى المعرضة للمخاطر، إذا استثمر كل بلد في تحقيق الإمكانات الكاملة لهؤلاء العاملين، فسوف تعم الفائدة على المجتمع كله. وهناك فرصة هائلة لإتاحة التدريب التحويلي وتعليم المهارات الجديدة، وخاصة بالنسبة للعمل الذي يجب أن نقوم به من أجل إنقاذ الكرة الأرضية. ولنفكر هنا في إعادة زراعة الغابات وحفظ الطبيعة وجعل المباني أكثر كفاءة في استخدام الطاقة.

أو لنفكر في زيادة فرص الحصول على خدمات الإنترنت والخدمات المالية. فحوالي ١,٧ مليار بالغ لا يتعاملون مع البنوك حتى الآن، وحوالي ضِعف هذا العدد لا يستخدمون شبكة الإنترنت. ويتطلب إصلاح هذا القصور وجود البنية التحتية المادية لأبراج شبكات الإنترنت وكابلات الألياف البصرية، بالإضافة إلى قوانين لحماية الخصوصية وحماية المستهلكين.

كذلك يتطلب الشمول المالي تحركا من الحكومة لتحسين المعرفة المالية وإزالة الحواجز القانونية أمام الملكية وتوفير أداة لإثبات الهوية — حتى يستطيع الناس فتح حسابات مصرفية والحصول على الخدمات المالية الرقمية.

كيف يمكننا تحمل التكلفة

إننا نعلم المطلوب، فكيف لنا أن ندفع تكلفته؟ إن رفع كفاءة الإنفاق من شأنه تحسين النتائج لصالح الناس حتى دون التوسع في مخصصات الموازنة القائمة.

فبالرغم من التحديات الكبيرة، حققت ليبريا وملاوي ونيبال وجزر سليمان زيادة كبيرة في إيراداتها الضريبية على مدار عقد في الماضي القريب — بين ٧ و ٢٠ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي. وفي كثير من البلدان، يتيح سد الثغرات ورفع كفاءة النظم الضريبية فرصا للتقدم.

يجب أن نتطلع إلى مستقبل ننتهج فيه أسلوب أداء مختلفا.

وبالنسبة للبلدان النامية منخفضة الدخل، ستظل المنح والإقراض الميسر ضروريين لدعم الاستثمارات بهدف رفع مهارات الأفراد وتعزيز الإنتاجية. وبالنسبة للبلدان ذات مستويات المديونية المتوسطة، قد يكون الاقتراض خيارا ممكنا، وخاصة إذا كان بمقدورها الاستفادة من أوضاع التمويل التي تتسم بانخفاض التكلفة نسبيا. وقد استكملت مصر مؤخرا إصدارين للسندات بقيمة كلية قدرها ٥,٨ مليار دولار أمريكي، منها إصدار لسند أخضر بقيمة ٧٥٠ مليون دولار — وهو الأول في الشرق الأوسط — يركز على مشروعات مكافحة التلوث والطاقة المتجددة.

ويركز الصندوق على العمل مع بلدانه الأعضاء لمساعدتها في بلورة سياسات من أجل الناس وامتلاك القدرة على تحمل تكلفتها. ومن خلال مشورتنا الاقتصادية ومساعداتنا في مجال بناء القدرات، ندعم زيادة الإنفاق الاجتماعي وتحسين جودته، وتعبئة الإيرادات المحلية، وإيجاد نظم ضريبية أكثر كفاءة وتصاعدية.

كذلك قدمنا التمويل بسرعة وحجم غير مسبوقين: أكثر من ١٠٠ مليار دولار لواحد وثمانين بلدا، منها ٤٨ بلدا منخفض الدخل. وننظر الآن في الخيارات الممكنة لزيادة تطويع أدواتنا الإقراضية حتى نتمكن من مواصلة خدمة بلداننا الأعضاء في الفترة القادمة.

وإذ يشرع الاقتصاد العالمي في رحلة صعود طويلة من أغوار الأزمة، هناك شيء واحد لا ينقصه الوضوح: أننا لن نعود من حيث أتينا. وإذا كنا بصدد التغلب على الأزمة وصياغة شكل التعافي، فعلينا أن نمضي قدما مدركين للغاية التي نعمل من أجلها وعازمين على التضامن — مع الناس كافة. ومعا، يمكننا بناء عالم أكثر رخاء وأشد صلابة. FD

كريستالينا غورغييفا هي المدير العام للصندوق.